الخلاف على فصل الطرق الرئيسة عن المحلية

«المرافق العامة» تتفق مع الحكومة على قانون الهيئة العامة للنقل

الإبراهيم : المشروع يتوافق مع قوانين دول عدة تعمل بذات النظام وملتزمون بوجهة نظر الحكومة

الخرافي: سنتعاون مع الحكومة في إنجاز القانون بهدف حل مشكلة المرور

كتب مصطفى كامل

اعلن وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم اتفاق الوزارة مع لجنة المرافق العامة البرلمانية على جميع مواد المشروع والاقتراحات بقانون في شان انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري ما عدا المادة الرابعة من القانون والتي تتعلق بفصل الطرق الرئيسية عن المحلية.

وقال الوزير الابراهيم في تصريح صحافي ان الحكومة متمسكة برأيها في شان المادة الرابعة من القانون في ان تكون الهيئة مسؤولة عن تنفيذ وإدارة وتطوير جميع المشاريع التي تقع ضمن حرم جميع أصناف الطرق «عدا الطرق المحلية» وأن تظل ضمن مسؤولية وزارة الأشغال العامة.

واكد ان الاختلاف في وجهات النظر بين الحكومة واللجنة في شان مواد القانون سيحسم من خلال تصويت مجلس الامة معربا عن شكره لأعضاء اللجنة ولفريق وزارة الاشغال على انجاز التقرير بصيغته النهائية والوصول الى شبه اتفاق بشانه.

وقال ان الحكومة ترى وفق مشروعها الذي قدمته عام 2011 ان الطرق المحلية اقل تكلفة وكثافة مرورية كما تأخذ وقتا أكبر في الانجاز من الطرق الرئيسية فضلا عن تداخل أعمالها مع العديد من وزارات الدولة وعليه جاء المشروع ليعهد بالطرق الرئيسية الى الهيئة كونها أكثر كثافة بنسبة 80 في المئة عن الطرق المحلية كما أن كلفتها المالية ضعف الطرق المحلية.

واوضح ان هذا المشروع يتوافق مع قوانين عديد من الدول التي تعمل بذات النظام كالولايات المتحدة الامريكية وللمانيا والامارات ومصر والعراق وغيرها مجددا تمسك

عبدالعزيز الإبراهيم

عادل الخرافي

الحكومة بوجهة نظرها في رفض ادخال الطرق المحلية ضمن اختصاصات هيئة الطرق «كون الأصل من انشاء الهيئة الاهتمام بالطرق الرئيسية والسريعة وهي صلب الازدحامات المرورية».

من جانبه قال رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب عادل الخرافي في تصريح صحافي مماثل ان الخلاف بين اللجنة والحكومة بشان المادة الرابعة من القانون لم يحسم بعد وان الأمر متروك للمجلس للتصويت عليه.

واضاف ان اللجنة عقدت امس لجنة فرعية بحضور وزير الاشغال العامة وناقشت مواد قانون الهيئة العامة للطرق وتم التوافق على جميع مواد القانون باستثناء المادة الرابعة منه مبينا ان المجلس سبق ان صوت في المداولة الاولى للقانون بتبعية جميع الطرق الرئيسية والمحلية للهيئة لا وزارة الاشغال العامة.

وفيما يتعلق بمجلس إدارة الهيئة أوضح الخرافي ان اللجنة ادخلت تحسينات على المقترح الحكومي مشيرا الى ان المقترح سيضم الى تقرير اللجنة ولكن بعد عقد اجتماع يتوافر فيه النصاب الاسبوع المقبل.

وأكد ان اللجنة ستتعاون مع الحكومة في انجاز هذا القانون كون الهدف منه هو حل مشكلة المرور وليس تعقيدها مشيرا الى ان اللجنة متمسكة بوجهة نظرها بشان ضم جميع الطرق الى الهيئة حتى تكون المسؤولة وحدها عن جميع الطرق في البلاد كونها شبكة متصلة مع بعضها البعض الداخلية والدفاع البرلمانية تبحث مع وفد بريطاني التطورات الاقليمية.

بحثت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية في اجتماعها امس مع وفد بريطاني يمثل الكلية الملكية لدراسات الدفاع «أر.سي.دي.اس» التطورات الاقليمية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وقد حضر الاجتماع في مجلس الامة عضوا اللجنة الدكتور عبدالله الطريجي وعبدالله العدواني.

ناقشت رد مجلس القضاء علي تعديل قانون المحكمة الدستورية

التشريعية البرلمانية ترفض رفع الحصانة عن حمدان العازمي لتوفر الكيدية

كتب مصطفى كامل

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها امس رد مجلس القضاء على الاقتراح بقانون بشان تعديل قانون انشاء المحكمة الدستورية الذي اقرته اللجنة اخيرا ويقضي بحق الافراد في اللجوء الى هذه المحكمة مباشرة والمزمع عرضه على جدول أعمال مجلس الامة في جلسته المقبلة

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح صحافي بمجلس الامة ان مجلس القضاء ابدى بعض التحفظات على المقترح "وستصل اللجنة قدر الامكان الى توافق بشانه حتى يعرض تقريرها في الجلسة المقبلة للمجلس ونضمن صدور هذا القانون كما نتمسك به وفق الضوابط الكاملة لئلا يكون هناك اغراق في الطعون أمام المحكمة الدستورية كما يعتقد مجلس القضاء".

وأعلن النائب الحريص رفض اللجنة طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب حمدان العازمي "لتوافر الكيدية في الشكوى المقدمة" مضيفا ان اللجنة ناقشت تقريرها ال57 بشان الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام مرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة وقررت تأجيل البت فيه حتى سماع وجهة نظر مجلس الخدمة المدنية للوصول الى توافق بشانه لئلا يصدر مشوبا بعيب.

واوضح ان هذا القانون سبق عرضه على مجلس الامة وتم سحبه بقرار من رئيس اللجنة التشريعية في الجلسة الماضية لاعتبار وجود مطالبات بتصويب بعض ما ورد في القانون حتى يخرج بصيغة افضل وذلك بالاتفاق مع الخبراء.

وذكر أن اللجنة ناقشت ايضا الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 1980 بشان الاثبات في المواد المدنية والتجارية وقررت تأجيل النظر بالتعديل المتعلق بنقل الاثبات من محكمة الامور المستعجلة الى محكمة الامور الوقتية وذلك حتى سماع وجهة نظر مجلس القضاء للوصول الى اتفاق او توافق بهذا الشان

الحريص : قررنا تأجيل البت في قانون تنظيم الخبرة لحين الاستماع الى رأي الخدمة المدنية

الداخلية والدفاع البرلمانية تبحث مع وفد بريطاني التطورات الاقليمية

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع أمس (تصوير: صالح محمد)

بحثت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية في اجتماعها امس مع وفد بريطاني يمثل الكلية الملكية لدراسات الدفاع «أر.سي.دي.اس» التطورات الاقليمية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وقد حضر الاجتماع في مجلس الامة عضوا اللجنة الدكتور عبدالله الطريجي وعبدالله العدواني.

وصفه بالقرار الإنساني

الحريجي: تأجيل بنك الائتمان الكويتي سداد أقساط قاطني مدينة صباح الاحمد يخفف معاناة المواطنين

الأقساط كانت تشكل عبئاً إضافياً مع عمليات البناء

اشاد مراقب مجلس الامة سعود الحريجي بالقرار الإنساني الذي اصدره بنك الائتمان الكويتي بتاجيل سداد أقساط المواطنين من مستحقي الرعاية السكنية بمدينة صباح الاحمد السكنية حتى مطلع عام 2015 إلى حين اكتمال البنية التحتية للمدينة ، مشيرا الى ان القرار يعكس تفهم مجلس ادارة البنك لمعاناة المواطنين والأسر الكويتية وتوجه الحريجي في تصريح صحافي بالشكر لادارة البنك على الجهود الملموسة التي قاموا بها مؤخرا بتلمس أعباء ومعاناة مواطني مدينة صباح الاحمد ، حيث اعلن المدير العام للبنك صلاح المضف تأجيل سداد اقساط مواطني المدينة لافتا الى ان هذا القرار سيخفف من معاناة المواطنين ، مشيرا الى ان أقساط القرض الاسكاني كانت تشكل عبئا إضافيا بجانب عمليات البناء واوضح الحريجي ان قرار تأجيل السداد سيساعد المواطنين مستحقي الرعاية السكنية بمدينة صباح الاحمد على استكمال عمليات بناء القسائم المخصصة لهم والتي تكلفهم الكثير من الأموال وجاء قرار تأجيل سداد الاقساط لحين اكتمال البنية التحتية اي مطلع العام 2015 ليخفف من الأعباء المالية التي تثقل كاهل المواطنين

سعود الحريجي

مطالبا أن يشمل التأمين فئة المتقاعدين ممن أفنوا عمرهم في خدمة الوطن

العوضي : خطوة الحكومة توقيع عقد تأمين صحي لرجال الإطفاء جيدة ونتمنى أن يعم كل الشرائح

اشاد عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي بالخطوة التي قامت بها الإدارة العامة للإطفاء بتوقيع عقد التأمين الصحي لعلاج رجال الإطفاء بتكلفة بلغت ثلاثة ملايين دينار كويتي، مثمنا دور رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الذي أصدر توجيهاته لتنفيذ هذه الخطوة إيمانا منه بدور رجال الإطفاء وتقديرا لجهودهم الكبيرة، ومطالبا أن يشمل التأمين فئة المتقاعدين الكويتيين والذين يبلغ عددهم 100 الف متقاعد كويتي. وقال العوضي ان التامين الصحي لرجال المطافئ خطوة تأخرت كثيرا سيما وان رجال الاطفاء هم اكثر الاشخاص تعرضا للمخاطر في سبيل اداء واجبهم خصوصا في فترة الحر ، ولكن ان تاتي الخطوة متاخرة خير من ان لا تاتي.

وأضاف العوضي بأن هذه الخطوة يجب ان تكون الأولى في طريق التامين الصحي لشرائح اخرى في المجتمع الكويتي وخاصة تلك الشرائح التي يعتبر التامين الصحي بالنسبة لها امرا حيويا وضرورة يومية مثل شريحة المتقاعدين الذين يبلغ عددهم أكثر من 100 الف متقاعد نظرا للخدمات الجليلة التي قدمها المتقاعدون طيلة حياتهم وتخفيفا عن المستشفيات الحكومية وتفعيلا لدور القطاع الخاص الطبي أيضا، مطالبا المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تحذو حذو الإدارة العامة للإطفاء لتغطية المتقاعدين بتامين صحي يناسبهم ويغطي تكاليف علاجهم لحين الانتهاء من بناء مستشفى التامينات الاجتماعية الخاصة بالمتقاعدين.

اعتبروها خطوة فاعلة للدفع بالعلاقات الثنائية للبلدين للامام

نواب عن زيارة الخرينج لسريلانكا: ساعدت على توافق الرؤى في مختلف القضايا الدولية

عاشور : نأمل أن تشهد الأعوام المقبلة مزيدا من أوجه التعاون المشترك

العازمي : ناقش عدد من القضايا مع كبار المسؤولين تهم الجالية السريلانكية

حمدان العازمي

ماجد موسى

محمد الهدية

محمد الحويلة

اشادت مجموعة من النواب بنتائج زيارة نائب رئيس مجلس الامة مبارك بنية الخرينج والوفد المرافق له الى العاصمة السريلانكية كولومبو.

وقد التقى النواب في مقابلة مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) على المباحثات التي عقدها الخرينج مع كبار المسؤولين هناك وهم نائب رئيس البرلمان ساندیما ویراکودي ووزير الخارجية جي ال بيريس ووزير العمالة الخارجية ديلان بيريرا. واعرب النائب صالح عاشور عن اعتقاده بان الزيارة سوف تسهم بشكل فاعل في الدفع بالعلاقات الثنائية نحو الافضل وقال "نامل ان تشهد الأعوام المقبلة مزيدا من أوجه التعاون المشترك".

وقال النائب حمدان العازمي ان المباحثات بين الجانبين الكويتي والسريلانكي اتسمت بالشفافية والوضوح من جهة تنسيق المواقف وتطابق الرؤى في التعامل مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين الصديقين.

وذكر العازمي ان الوفد ناقش العديد من القضايا مع كبار المسؤولين لاسيما مع وجود عدد كبير من الجالية السريلانكية في البلاد. واعتبر النائب ماجد موسى المطيري أن نتائج الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين الصديقين ودورها في توسيع آفاق العلاقات المتبادلة "بداية لمستقبل مشرق في العلاقات الثنائية".

واشار الى ان الجالية السريلانكية موجودة في الكويت منذ زمن والعلاقات بين الجانبين قديمة ومتميزة.

من جهته أشاد النائب محمد مروي الهدية في حديثه ل(كونا) بالحفاوة وحسن الاستقبال اللذين حظي بهما الوفد خلال الزيارة.

وتقدم الهدية بالشكر الى أعضاء السفارة على حسن الاستقبال مضيفا ان التعاون بين البلدين لاسيما في المجال البرلماني سيتم تعزيزه لأن مثل هذه الزيارات تسهم في ذلك. وشدد النائب الدكتور محمد الحويلة على أهمية مثل هذه الزيارات البناءة التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمة ودورها في تدعيم العلاقات والتقارب والتفاهم بين البلدين والتنسيق بينهما في العديد من المجالات التي تشهد نموا وتصاعدا ملحوظا موضحا انه تمت مناقشة كبار المسؤولين السريلانكيين عن عمالتهم في البلاد وابرز ما يواجهونه من عقبات وغيرها. وبين الحويلة ان الوفد ناقش مع وزير العمالة الخارجية السريلانكي تاخير نتائج الفحوصات الطبية للخدم حيث انها تتاخر الى ما يقارب ثلاثة اشهر ما يؤثر سلبا على عمليات استقدامها.

كما ذكر الحويلة ان المناقشات تناولت موضوع تفاوت الاسعار بين رواتب العمالة المنزلية في الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لافتا الى ان وزير العمالة الخارجية وعد بتذليل هذه العقبات.

وقال ان الوفد اكد اهمية تدريب العمالة من خلال تنظيم دورات خاصة تمكنهم من القيام بعملهم.

وشدد الحويلة على اهمية التنسيق والعمل مع هيئة العمل بالكويت التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتنسيق مع وزارة العمالة الخارجية في سريلانكا لاسيما مع ارتفاع اسعار العمالة المنزلية.